النظام القانوني لصندوق النقد الدولي و علاقة الجزائر به

الأستاذة : بسكري رفيقة

كلية الحقـــوق

جامعة باتنة

ملخص

صندوق النقد الدولي هو مؤسسة مالية دولية نشأ بموجب اتفاقية بريتون وودز 1944 ، مهمته الأساسية تكمن في مساعدة الدول التي تعاني من مشاكل اقتصادية أدت إلى عجز في ميزان مدفوعاتها ، سواء عن طريق الإشراف و الرقابة قبل وقوع المشاكل ، أو عن طريق تقديم قروض مالية تختلف حسب وضعية كل دولة ، و ذلك من خلال التزام هذه الأخيرة ببرنامج اقتصادي معين تحت إشراف الصندوق .

Résumé

Le FMI est une institution financière internationale créée en vertu des accords de Bretton Woods 1944, sa mission principale est d'aider les pays qui connaissent des difficultés économiques ont conduit à un déficit de la balance des paiements, que ce soit à travers la supervision et le contrôle par l'apparition de problèmes, ou en accordant des prêts financiers varient selon le et la situation de chaque pays, et à travers l'engagement de ce dernier à un programme économique particulier sous la supervision du fonds.

مقدمة:

على أعقاب الحرب العالمية الثانية، وما ساد المجتمع الدولي من تقلبات اقتصادية أدت إلى تدهور النمو الاقتصادي الدولي وظهور حالة من اللااستقرار في النظام النقدي العالمي، وانخفاض الاحتياطات الذهبية، واشتداد الصراع على اكتساب المزيد من الأسواق الخارجية، أصبح من الضروري إيجاد وسيلة أو إطار قانوني دولي لتنظيم العلاقات الاقتصادية وبالأخص النقدية بين جميع الدول في شكل مؤسسات مالية دولية متخصصة، هذه المعطيات أدت بالولايات المتحدة الأمريكية إلى الدعوة إلى عقد مؤتمر بريتونوودز في ولاية نيوها مشير في الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن خلال هذه الدراسة ،ونظرا لأهمية الموضوع المتمثلة في معرفة النظام القانوني لمؤسسة مالية دولية مهمة و مؤثرة على الدول التي تعاني من مشاكل اقتصادية ،ومعرفة علاقة الجزائر بالصندوق،سنحاول تسليط الضوء على ظروف نشأة صندوق النقد الدولي ونظامه القانوني، للإجابة على التساؤلات التالية:

- ما علاقة اتفاق بريتون وودز ونشأة صندوق النقد الدولي؟
- ما هي أهداف صندوق النقد الدولي؟
- كيف تتم عضوية الصندوق؟
- ما هو الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي؟
- ما هو نظام التصويت في صندوق النقد الدولي؟
- ما هي موارد الصندوق؟
- ما هي المساعدات التي يقدمها الصندوق؟

وفي المحور الثاني سنتطرق لعلاقة الجزائر بالصندوق.

المحور الأول: النظام القانونـي لصندوق النقد الدولي :

أولا : اتفاق بريتون وودز و نشأة صندوق النقد الدولي:

تلبية لدعوة الولايات المتحدة الأمريكية، اجتمع ممثلو 44 دولة في ولاية نيوهامشير[1] في مؤتمر امتد من 1 إلى 22 جويلية 1944.

و تم اقتراح مشروعين، المشروع الأول اقترح من طرف الأمريكي هاري دكستروايت و المشروع الثاني تم اقتراحه من طرف الاقتصادي الإنجليزي جون مينارد كينز و بعد دراسة المشروعين، حظي المشروع الأمريكي بالموافقة .

و قد توصل المؤتمر إلى إنشاء مؤسستين ماليتين دولتين هما [2]، صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير واللتين أطلق عليهما جون كينز اسم توأم بريتون وودز إذ كانت نشأتهما في آن واحد و في مكان واحد.[3]

وتم وضع اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي بموجب اتفاقية بريتون و ودز 1944
و دخلت حيز التنفيذ في 27 ديسمبر 1945 بتوقيع 29 دولة عليها [4]
و تم تعديلها 03 مرات على التوالي [5]، 1968، 1976، 1990.

---

[1] - شقيري نوري موسى و آخرون،المؤسسات المالية المحلية و الدولية ،دار الميسرة للنشر ،الطبعة الأولى،عمان،الأردن،2009،ص296.

[2] - د.السيد عبد المنعم المراكبي،التجارة الدولية و سيادة الدولة ،دار النهضة العربية،القاهرة،2005،ص194.

[3] - جاك جون بولاك، ترجمة أحمد منيب،البنك الدولي و صندوق النقد الدولي،الدار الدولية للاستثمارات الثقافية،الطبعة 1،مصر،2001،ص 03.

[4] - موقع صندوق النقد الإلكتروني: www.imf.org

[5] - السيد عبد المنعم المراكبي، المرجع السابق ص 198.

ثانيا: أهداف صندوق النقد الدولي [1] :

أوضحت المادة الأولى من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي أهدافه الأساسية و هي:

1. تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي بواسطة هيئة دائمة.
2. تيسير التوسيع و النمو المتوازن في التجارة الدولية.
3. العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف.
4. المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف بين البلدان الأعضاء.
5. تدعيم الثقة لدى البلدان الأعضاء متيحا لها استخدام موارده العامة.
6. العمل وفق الأهداف المذكورة آنفا على تقصير مدة الاختلال في ميزان مدفوعات البلد العضو.

ثالثا: عضوية الصندوق :

تنقسم عضوية المنظمات الدولية عموما إلى نوعين [2].

عضوية أصلية و تثبت للدول الموقعة على اتفاقية تأسيس المنظمة الدولية و عضوية بالانضمام تكتسب بعد قيام المنظمة الدولية و مباشرتها باختصاصاتها و ذلك وفق إجراءات و شروط يحددها اتفاق التأسيس و حق الدخول في عضوية المنظمة الدولية يثبت كقاعدة عامة للدول كاملة السيادة [3] .

وعلى ذلك فالأعضاء الأصليون في صندوق النقد الدولي هي البلدان التي شاركت في المؤتمر النقدي و المالي و قبلت حكوماتها بالانضمام إلى الصندوق قبل 1945.12.31 [4].

وتبقى العضوية متاحة لسائر البلدان وفق التوقيت و الشروط التي يحددها مجلس المحافظين[5].

الانسحاب من عضوية الصندوق:

حسب نص المادة 26 من اتفاقية تأسيس الصندوق فإن الانسحاب نوعان:

- انسحاب إرادي: فيحق لأي بلد عضو أن ينسحب من الصندوق في أي وقت يشاء و ذلك بإبلاغ الصندوق خطيا في مقره، و يصبح الانسحاب نافذا من تاريخ استسلام الصندوق لهذا الإبلاغ.
- انسحاب إلزامي: و يكون في حالة تخلف البلد العضو عن التزاماته بموجب الاتفاقية و بعد إعطاءه مهلة معقولة لشرح موقفه شفويا و خطيا.

---

[1]- المادة الأولى من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي.

[2]- د.محمد صافي يوسف: النظرية العامة للمنظمات الدولية، دار النهضة العربية. القاهرة ط 2006.2 ص104

[3]- د إبراهيم محمد العناني، قانون المنظمات الدولية الجزء الأول،دار النهضة العربية، القاهرة، 2008 ،ص59.

[4]- المادة الثانية من اتفاقية تأسيس(صندوق النقد الدولي) فقرة 01

[5]- المادة الثانية من اتفاقية تأسيس (صندوق النقد الدولي) فقرة 02.

و ينتج عن الانسحاب من عضوية الصندوق تصفية الحسابات مع العضو المنسحب [1].

رابعا: الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي:

نظمت المادة 12 من اتفاقية تأسيس الصندوق هيكله التنظيمي كما يلي:

1. مجلس المحافظين: و هو أعلى هيئة في صندوق النقد الدولي و صاحب السلطة الإدارية العليا [2].

يتكون من محافظ من كل دولة عضو و محافظ مناوب يجتمع مرة في السنة و يعين أعضاءه لمدة 05 سنوات قابلة للتجديد.

يضطلع بقبول أعضاء جدد و تحديد حصصهم، ودراسة إمكانية إنهاء العضوية و تعديل أحكام الاتفاقية.

2. المجلس التنفيذي: هو الجهاز المسؤول عن إدارة أعمال الصندوق باتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذ السياسة العامة للصندوق [3].

يتكون من مدير عام و 24 مدير تنفيذي، يجتمع 3 مرات في الأسبوع.

المدير العام: يختار المجلس التنفيذي مديرا عاما للصندوق لمدة 05 سنوات قابلة للتجديد و يساعده 03 مديرين عاميين مساعدين ينتمون لدول مختلفة [4]

يتولى المدير العام رقابة المجلس التنفيذي و تسيير الأعمال اليومية للصندوق.

3. اللجان الاستشارية : هي أجهزة لم تنص عليها قوانين الصندوق و لكن استحدثت بموجب قرار مجلس المحافظين و تعمل داخل إطار الصندوق وهي [5] :

اللجنة المؤقتة: و أنشأت عام 1974 و في سنة 1999 أصبحت اللجنة الدولية للشؤون النقدية و المالية[6]، تتكون من 24 محافظا ،تجتمع مرتين في السنة وتعد تقارير عن إدارة وعمل النظام النقدي الدولي.

لجنة التنمية : أنشأت سنة 1974 ،تجتمع مرتين في السنة وتهتم بتتبع تحويل الموارد الحقيقية إلى الدول النامية،والقضايا المتعلقة بالتنمية.

---

[1] - المادة 26 من اتفاقية تأسيس(صندوق النقد الدولي) فقرة 03.

[2] - موقع صندوق النقد الدولي: www.IFM.org

[3] - موقع صندوق النقد الدولي:www.Imf.Org

[4] -Gérard marie henry- 100 questions sur la mondialisation. Levallois- Perret jeunes Ed studyrama. France 2003. Page 33

[5] - نعمان سعيدي ،تقديم عبد المجيد قدي، البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي، دار بلقيس،طبعة1 الجزائر- 2011.. ص57.

[6] - Cahiers français- la crise des organisations internationales quels rôle pour le FMI ? mai- juin 2001.p: 49

خامسا: نظام التصويت في صندوق النقد الدولي:

تنص المادة الخامسة من اتفاقية تأسيس الصندوق على أنه[1] : لكل عضو 250 صوت يضاف إليها صوتا واحدا عن كل جزء من حصته يعادل 100.000 وحدة حقوق سحب خاصة .

معنى ذلك أن لكل دولة عضو 250 صوت لمجرد عضويتها في الصندوق، و يمكن التحصل على المزيد من الأصوات بزيادة حصة العضو في الصندوق.

و على هذا الأساس فإن حصة العضو في صندوق النقد الدولي تحدد عدد الأصوات الممنوحة له، و بالتالي تحدد القوة التصويتية اللازمة لاتخاذ أي قرار، و تبرز مدى تأثير الدولة على نشاط الصندوق و سياساته [2] و الدليل على ذلك سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على قرارات الصندوق باعتبارها أكبر الدول الأعضاء حصصا.

و يعتمد التصويت على ثلاث قواعد هي [3]:

القاعدة الأولى: الأغلبية البسيطة المطلوبة في القرارات الروتينية فقط و تتطلب 50 % من مجموع الأصوات.

القاعدة الثانية: الأغلبية النوعية المطلوبة في القرارات المهمة خاصة قروض الصندوق و تتطلب 70 % من مجموع الأصوات.

القاعدة الثالثة: الأغلبية المطلقة و تطبق على القرارات المتعلقة بمستقبل الصندوق و تتطلب 85 % من مجموع الأصوات.

و الجدير بالذكر أنه في أفريل 2008 أقرت الدول الأعضاء بأغلبية مطلقة على نظام تصويت جديد من شأنه تعزيز نفوذ كبرى اقتصاديات الصاعدة و بعض الدول النامية.[4]

وحدات حقوق السحب الخاصة:

هي أصل احتياطي دولي يسمى بالذهب الورقي تم إنشاؤها من طرف صندوق النقد الدولي عام 1969، ليس لها وجود مادي و إنما هي قيود دفترية تحدد قيمتها عن طريق سلة العملات الأربع الأقوى في العالم و هي: الدولار الأمريكي- اليورو- الجنيه الإسترليني و الين الياباني[5].

سادسا: موارد الصندوق:

1. المصدر الرئيسي: الاشتراكات و حصص الأعضاء:

و قد نصت المادة الثالثة من اتفاقية تأسيس الصندوق على أنه: كل دولة عضو في الصندوق تلتزم بدفع اشتراكات العضوية.

---

[1] - اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي .

[2] - عرفان تقي الدين، التمويل الدولي، دار مجد لآوي للنشر عمان الطبعة 1، 1999 ،ص 289.

[3] - نعمان سعيدي، المرجع السابق ،ص 54.

[4] - www.Aljazeera.net

[5] -organisation et opérations financière du FMI. Département de la trésorerie .FMI. série des brochures N° 45.F. 6eme: édition. 2001.p11

وتعتبر اشتراكات الأعضاء أهم مصدر لموارد الصندوق و التي تستعمل لاحقا كمساعدات لهذه الأعضاء لإعادة التوازن لميزان مدفوعاتها[1].

و يحدد مجلس المحافظين حصة كل بلد مع مراجعة لهذه الحصص كل 5 سنوات مع الأخذ بعين الاعتبار حجم الدخل الوطني و حجم التجارة الخارجية لهذا البلد [2] .

1. الاقتراض: يلجأ الصندوق في حالة تزايد الضغوط على السيولة المتاحة لديه إلى الاقتراض عن طريق مجموعتين من اتفاقات الاقتراض و هي [3]:

- الاتفاقات العامة للاقتراض: تم إنشاؤها سنة 1962 و يشارك فيها 11 مشترك (البلدان الصناعية العشرة و سويسرا)
- الاتفاقات الجديدة للاقتراض: أنشأت سنة 1997 و يشارك فيها 25 بلد و مؤسسة.

2. الذهب: يعتبر صندوق النقد الدولي من أكبر الحائزين الرسميين للذهب في العالم لكن استعماله له لا يكون إلا في ظروف محددة و ضيقة.

و قد يلجأ الصندوق إلى بيع الذهب لتعزيز موارد الصندوق كما فعل في سنة 2010[4]

سابعا: المساعدات التي يقدمها الصندوق:

يختص صندوق النقد الدولي بالسهر على النظام النقدي العالمي بإقامة نظام لاستقرار أسعار الصرف و تجنب تبادل التخفيضات فيها ما بين الدول و إتاحة الفرصة للدول لإصلاح العجز في موازين مدفوعاتها[5]

و يساعد صندوق النقد الدولي أعضاءه عن طريق:

الإشراف على النظام النقدي العالمي: عن طريق الرقابة التي تمكنه من توقع الأخطار التي تمس ميزان مدفوعات الأعضاء قبل وقوعها.

و تتخذ الرقابة (الإشراف) ثلاث طرق [6]:

الرقابة القطرية: و قد نصت عليها المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس الصندوق تسمى مشاورات المادة الرابعة و هي عبارة عن مشاورات شاملة يعقدها الصندوق مع كل دولة عضو على حدى بشأن سياساتها الاقتصادية.

---

[1] -Gérard Marie Henry. A quoi sert le FMI ? édition Levallois Perret- jeunes ed. studyrama. France- 2002 P132 .

[2]- ملاك وسام، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل اللبناني طبعة1، بيروت ،2001 ،ص397.

[3]- موقع الصندوق: www.imf.org

[4] - www.Alarabiya.net

[5] - أحمد جامع منظمة التجارة العالمية من البدايات الاقتصادية، مجلة الأمن و القانون ، كلية شرطة دبي السنة الخامسة،العدد الأول جانفي 1997 ،ص 339.

[6] - موقع صندوق النقد الدولي www.IMF.org .

الرقابة العالمية: و هي تابعة لأعمال المجلس التنفيذي بشأن استعراض الاتجاهات و التطورات الاقتصادية العالمية استنادا إلى تقارير آفاق الاقتصاد العالمي التي يعدها خبراء الصندوق.

الرقابة الإقليمية: و بموجبها يدرس الصندوق السياسات المتبعة طبقا لاتفاقيات إقليمية كمناقشات المجلس التنفيذي حول التطورات الواقعة في الإتحاد الأوربي.

الإقراض لمساعدة البلدان المتعثرة: (المساعدات المالية).

تتمثل في القروض التي يقدمها الصندوق لأعضاءه عن طريق مجموعة من السياسات أو التسهيلات و تتمثل في [1]:

1. تسهيلات الاستعداد الائتماني: و هي أساس سياسات الإقراض لدى الصندوق، أنشأت عام 1952 و تقدم للدول الواقعة في مشكلات قصيرة الأجل في ميزان مدفوعاتها [2]، و تمتد فترة هذا القرض من 12 إلى 18 شهرا

2. تسهيلات تمويلية ممددة: بدأ العمل بهذه الوسيلة سنة 1974 وهي عبارة عن تسهيل يقدم لمساعدة البلدان الواقعة في مشكلات متوسطة الأجل في ميزان مدفوعاتها [3] (من 03 إلى 04 سنوات) لمساعدته في معالجة المشكلات الاقتصادية الهيكلية.

3. تسهيل النمو و الحد من الفقر: أنشأ هذا النوع من التسهيلات في سبتمبر 1999 بالتعاون مع مصالح صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و الغرض منه هو منح تسهيلات بسعر فائدة منخفض بغرض مساعدة الدول الفقيرة [4].

4. تسهيل احتياطي تكميلي: هو تسهيل يهدف إلى توفير تمويل احتياطي قصير الأجل (12 إلى 18 شهر) للبلدان الأعضاء التي تواجه مشاكل مفاجئة في ميزان مدفوعاتها، أنشأ عام 1997 [5].

5. تسهيلات خطوط الائتمان الطارئ.: و هي تسهيلات الغرض منها خلق خطوط دفاع وقائية تمكن البلدان القائمة بتطبيق سياسات اقتصادية قوية من الحصول على تمويل قصير الأجل لتجنب امتداد عدوى المشاكل الآتية من بلدان أخرى و انشأ سنة 1999 [6].

---

[1] - موقع صندوق النقد الدولي www.IMF.org .

[2] - نعمان سعيدي ،المرجع السابق ص 64.

[3] -Cristian Deblock, Samira kazi Aoul. La dette extérieure des pays en développement : la renégociation Sous FMI édition : Sainte -Foy- Québec 2001. Page 196.

[4] -David Andrews, Anthony R Boote, Syed S Rizavi. Allégement de la dette des pays à faible revenu. Série de brochures. N°51 .F. FMI Washington 1999 page: 30

[5] -Philipe Vincent Institutions économiques internationales édition ,larcier, Bruxelles 2009. Page : 269.

[6] - موقع صندوق النقد الدولي :www.IMF.org

6. مساعدات الطوارئ: أنشأت في 1962 و الغرض منه منح مساعدات للدول ضحايا الكوارث الطبيعية المفاجئة (مثل ضحايا تسونامي) [1] و منذ 1995 أصبحت هذه المساعدات تقدم أيضا للبلدان الخارجة من صراعات مسلحة.

المساعدات الفنية و دورات التدريب:

يعمل الصندوق على توفير المساعدة الفنية و دورات تدريب للمسؤولين في حكومات و البنوك المركزية للدول الأعضاء من خلال[2]:

- إدارة الصندوق لمعهد تعليمي في واشنطن.
- إقامة مراكز تدريب إقليمية في: أبيدجان و برازيليا و سنغافورة و فيينا.
- تواجد خبراء الصندوق في البلدان الأعضاء.

المحور الثاني : الجزائر و صندوق النقد الدولي:

انضمت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي سنة 1963،بموجب القانون (63- 384) المتضمن كيفية تحديد تسديد حصة الجزائر في الصندوق[3].

استعانة الجزائر بالصندوق:

لقد تميزت سنة 1986 بالأزمة البترولية ،و انهيار أسعار البترول في السوق العالمية [4]،ما أدى إلى تعرض الاقتصاد الجزائري إلى أمة اقتصادية و خلل هيكلي ،فحاولت الاستعانة بنادي باريس ،وهو نادي أنشئ في بداية الخمسينات ،عقد أول اجتماع له سنة 1956 لتقديم قرض للأرجنتين [5]عن طريق طلب قرض ،لكنها لم تتحصل عليه نظرا لعدم القدرة على التسديد.وهذا ما أدى بالجزائر إلى طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي عن طريق الاتفاقات التالية:

- اتفاق الاستعداد الائتماني لسنة 1989.
- اتفاق الاستعداد الائتماني لسنة 1991.
- اتفاق الاستعداد الائتماني لسنة 1994.
- اتفاق القرض الموسع للفترة 1995- 1998.

---

[1] - Philipe Vincent.op.page 269.

[2] - موقع صندوق النقد الدولي: www.IMF.org

[3] - موقع صندوق النقد الدولي: www.IMF.org

[4] - نعمان سعيدي ،المرجع السابق،ص 251

[5] - Gérard marie henry ,op , p36

أولا: اتفاق الاستعداد الائتماني لسنة 1989

تم الإمضاء على هذا الاتفاق في جويلية 1989 بعد تحرير رسالة النية الموقعة من طرف السيد أحمد غزالي و الموجهة لصندوق النقد الدولي بتاريخ 28 مارس1989[1]،والتي تضمنت العمل على تطبيق سياسة سعر الصرف ،وفتح السوق الوطنية للواردات الأجنبية.

أحدث هذا الاتفاق تغيراً جذرياً على مستوى المنظومة التشريعية في المجال النقدي إذ بعد سنة تقريباً من تاريخ الاتفاق تم صدور قانون يجعل من إعادة الاعتبار للجهاز المصرفي بصفته مشرفاً على السياسة النقدية وعلاقة السلطة النقدية مع الخزينة ومواضع نقدية أساسية أخرى مجالاً له وقد تمثل هذا في القانون رقم 10/90 المتعلق بالنقد والقرض الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990 .

ثانيا:اتفاق الاستعداد الائتماني لسنة 1991

تم هذا الاتفاق في 03جوان 1991 وامتد إلى مارس1992،وقدمت رسالة النية إلى صندوق النقد الدولي في 27 افريل 1991،وحصلت الجزائر على قرض يقدر ب 300مليون وحدة حقوق سحب خاصة موزعة على أربعة أقساط قيمة كل قسط75 مليون وحدة حقوق سحب خاصة حيث:

سحب القسط الأول في جوان 1991، والقسط الثاني في سبتمبر 1991، والثالث في ديسمبر 1991، والقسط الرابع كان من المفروض أن يسحب في مارس1992، لكن تم تجميده من طرف الصندوق لعدم احترام حكومة غزالي لمحتوى رسالة النية نظرا للظروف الأمنية و الاجتماعية والانتخابات التشريعية ،مما أدى إلى اتخاذ إجراءات علاجية للوضعية الأمنية و الاجتماعية المتردية ، وكانت كل هذه الإجراءات منافية لشروط صندوق النقد الدولي،كرفع الحد الأدنى للأجر الوطني إلى 7000دج،ودفع رواتب في إطار الشبكة الاجتماعية للعائلات،وتوقيف استيراد بعض المواد[2]

ومن أهم أهداف هذا الاتفاق [3] :

تحرير التجارة الخارجية و الداخلية ،والعمل على انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي وفسح المجال للمؤسسات الخاصة، و رفع مستوى النمو الاقتصادي ،والعمل على تنويع الصادرات .

ولتحقيق هذه الأهداف تبنت الحكومة الجزائرية البرنامج التالي[4]:

تطبيق قانون(89- 12)المتضمن تحرير الأسعار و تحويل عدد هائل من المنتجات من نظام الاسعار المراقبة إلى نظام الأسعار ذات الهوامش القصوى .

إدخال إصلاحات على التعريفة الجمركية بالتخفيض .

---

[1] Saïd Bouamama . l'Algérie les racines de l' intégrisme , édition Bruxelles (U-A) ed . epo . France 2000 , P205-

[2]- **نعمان سعيدي ،المرجع السابق،ص256**

[3] -BENISAAD.M.E,L Ajustement structurel objectifs et expériences ,Alim e édition ,Alger,1993,p143.

[4]- **قدي عبد المجيد ،المدخل إلى سياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييميه ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 2003 ،ص09.**

ومن أهم نتائج هذا الاتفاق ،إدخال إصلاحات على التعريفة الجمركية لتوسيع حجم الواردات ،و انخفاض قيمة الدينار.

ثالثا:اتفاق الاستعداد الائتماني لسنة 1994

نتيجة العراقيل والقيود التي وقفت أمام إعادة التوازن الداخلي والخارجي ،وتدهور الأوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية ،وتميزت هذه المرحلة ب:[1]

- تدهور المالية العامة ،وعجز إجمالي للخزينة،وزيادة حجم الدين العام.
- نمو مفرط للكتلة النقدية و وصول معدل التضخم إلى حدود قصوى.
- انخفاض الإيرادات المتأتية من الصادرات واللجوء المكثف للوردات.
- ظهور صعوبات هيكلية خاصة في القطاع الفلاحي و البناء.
- ضعف استغلال الطاقات الصناعية.

لهذه الأسباب، لجأت حكومة " رضا مالك " إلى صندوق النقد الدولي لإبرام برنامج تكييفي معه لمدة سنة تغطي الفترة من 1994/04/01 إلى 1995/03/31 ومن البنود التي أستهدفها الإنفاق :

- تحقيق نمو مستقر ومقبول .
- تخفيض حدة التضخم .
- تحرير التجارة الخارجية .

وقد ساهم هذا الاتفاق بوقف التدهور الاقتصادي وتوفير احتياط صرف والتخفيف من العجز في ميزانية الدولة.

اتفاق القرض الموسع 1995 – 1998 :

وافق الصندوق النقدي الدولي على تقديم قرض للجزائر يندرج في إطار الاتفاقيات الموسعة للقرض(متوسط المدى) ليمتد إلى ثلاث سنوات ، وقد حدد مبلغ الاتفاق بـ 1.169.28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي ما يعادل 127.9 ٪ من حصة الجزائر،ويهدف هذا الاتفاق إلى :

- التأكيد على سياسة الضبط المالي للتخفيف من حدة التضخم.
- تحرير التجارة الخارجية وذلك بالتخفيف من الإجراءات إذ ركز الخطاب على إعادة النظر في الضريبة الجمركية حيث سيتم تخفيضها.
- التركز على التخفيض التدريجي لعجز الميزان الجاري الخارجي
- ترقية الادخار الوطني
- إقرار توسيع نطاق الضريبة على القيمة المضافة وتقليص مجال الإعفاءات الضريبية.

[1]- نعمان سعيدي ،المرجع السابق،ص257-

وقد أفضى هذا الاتفاق إلى إعادة الجدولة للديون الخارجية مع نادي باريس ونادي لندن مما سمح بتخفيف الضغط الذي تمارسه قيود التمويلات الخارجية وتقليص عجز ميزانية الإدارة المركزية و ارتفاع الإيرادات العامة و تقليص النفقات العامة.[1]

وبخصوص الوضعية الحالية للجزائر بشأن سياستها الاقتصادية ،فقد أصدر صندوق النقد الدولي البيان التالي بتاريخ 12 نوفمبر2012، يتعلق ببيان بعثة الصندوق في ختام مشاورات المادة الرابعة مع الجزائر[2]:

قامت بعثة من صندوق النقد الدولي يقودها السيد زين زيدان بزيارة إلى الجزائر في الفترة من 29 أكتوبر إلى 11 نوفمبر 2012 ، لإجراء المناقشات السنوية التي تنص عليها المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس الصندوق . و سوف تختتم المشاورات في هذا السياق بإعداد تقرير يناقشه مجلس الصندوق التنفيذي في مطلع عام 2013.

و ركزت المناقشات على السياسات الاقتصادية التي تغطي الأجلين القصير و المتوسط ، بالإضافة إلى آفاق الاقتصاد في بيئة عالمية لا تزال صعبة . و قد أجرت البعثة المناقشات مع معالي السيد : كريم جودي وزير المالية ، و معالي السيد : رشيد بن عيسى وزير الفلاحة و التنمية الريفية ، و معالي السيد : عبد المجيد تبون وزير السكن و العمران ، و معالي السيد الطيب لوح وزير العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي ، و معالي السيد محمد الكصاسي محافظ بنك الجزائر . كذلك التقت البعثة مع عدد من ممثلي القطاعات الاقتصادية و المالية و المجتمع المدني .

و من المتوقع أن يظل الأداء قويا في عام 2012 ، حيث يبلغ النمو 2.5% ، يدعمه النشاط في القطاع غير الهيدروكربوني الذي استمد زخما من الإنفاق العام . و تشير التوقعات إلى بلوغ النمو 3.4% في عام 2013 ، ارتكازا على الطلب المحلي و تعافي النشاط في قطاع الهيدروكربونات .ومن المتوقع أيضا أن يصل فائض الحساب الجاري إلى 8.2% من إجمالي الناتج المحلي ، حيث يؤدي ارتفاع أسعار الهيدروكربونات إلى تعويض الانخفاض في أحجام الصادرات . و سيبلغ فائض الحساب الجاري 7.1% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2013 . و في عامي 2012 و 2013 ، ستظل احتياطات النقد الأجنبي عند مستوى مريح إلى حد كبير ، و ستكون مستويات الدين الخارجي بالغة الانخفاض . و قد حافظ القطاع المصرفي على صلابته في عام 2012 ، كما بلغت الموارد في صندوق ضبط الإرادات الجزائري 26 % من إجمالي الناتج المحلي ، صافية من الدين العام .

غير أن التضخم سجل ارتفاعا حادا ليبلغ 8.4% في عام 2012 ، و زاد انكشاف المالية العامة نتيجة للتوسع المالي في السنوات الأخيرة . و من المتوقع أن ينخفض رصيد المالية العامة إلى 3.7 % من إجمالي الناتج المحلي ، مثقلا بالأثر الكامل لزيادات الأجور و سداد مدفوعاتها المتأخرة . و بالتالي ، زاد التعرض لتقلب أسعار الهيدروكربونات ، مع وصول سعر النفط التعادلي إلى 121 دولار للبرميل في عام 2012 . و

[1]- نعمان سعيدي ،المرجع السابق،ص263.

[2]- موقع صندوق النقد الدولي www.IFM.org

بالرغم من أن البطالة استقرت عند مستوى 10% في عام 2011 ، فهي لا تزال مرتفعة بين الشباب و الإناث بمعدل 21.5% و 17% على الترتيب .

و ستتمثل أهم التحديات أمام الجزائر على المديين القصير و المتوسط في السيطرة على التضخم ، و دعم استمرارية أوضاع المالية العامة ، و تعزيز النمو في القطاع غير الهيدروكربوني . و يتعين التنسيق بين السياسة النقدية و سياسة المالية العامة حتى تتسنى مكافحة التضخم . و يعد ضبط الإنفاق الجاري على النحو المخطط لعام 2013 من الخطوات الجديرة بالترحيب . و ينبغي مواصلة تنفيذ سياسة إدارة السيولة التي استحدثت في عام 2012 ، مع دعمها بزيادة اعتماد الخزانة على الأسواق المالية لتمويل عجز المالية العامة . و يمكن تعزيز هذه السياسة أيضا برفع أسعار الفائدة لتخفيض التضخم حتى يصل إلى النطاق المستهدف الذي يتراوح بين 4 و 4.5% .

و تمثل الموارد الهيدروكربونية الركيزة التي تعتمد عليها استمرارية أوضاع المالية العامة على المدى الطويل . و سيؤدي إتباع سياسة المالية العامة الرشيدة المتوخاة لعام 2013 إلى استعادة حيز الإنفاق من المالية العامة ، و ينبغي الاستمرار في تنفيذها على المدى المتوسط عن طريق احتواء الإنفاق الجاري و تحقيق الإرادات من القطاع الغير الهيدروكربوني . و بالمثل سوف تزداد كفاءة إدارة الإنفاق العام بفضل الجهود التي بدأتها السلطات لتحديث إدارة المالية العامة ، و بدعم من إدارة الموازنة متوسطة الأجل .

و لتخفيض معدل البطالة ، يتعين أن تعمل الجزائر على رفع معدل النمو الذي لا يزال دون المستوى الممكن ، و يمكن تحقيق ذلك بالحفاظ على الاستثمار العام و رفع كفاءته و مواصلة تطبيق سياسة للنقد الأجنبي تعمل على دعم التنافسية الخارجية و إجراء إصلاحات هيكلية لتشجيع النمو بقيادة القطاع الخاص و زيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج و على ذلك ينبغي وضع إستراتيجية لتحسين مناخ الأعمال و تخفيض القيود على الاستثمار الأجنبي و تشجيع المزيد من الاندماج التجاري الدولي و تطوير القطاع المالي .

خاتمـــة :

يعتبر صندوق النقد الدولي أهم مصدر من مصادر تمويل الدول الواقعة في أزمات اقتصادية أدت إلى عجز في موازين مدفوعاتها ،كما يقوم برسم السياسات الاقتصادية لهذه الدول لوضعها على المسار الصحيح ،وقد ساهم منذ نشأته إلى غاية اليوم في إيجاد الحلول لمشاكل الدول الأعضاء و مساعدتها ،إما عن طريق الإشراف والرقابة ،أو المشورة الفنية والتدريب، وإما عن طريق المساعدات المالية المتمثلة في القروض التي يمنحها الصندوق لأعضاءه حسب اتفاقية إنشاءه.

ولكن، كغيره من المؤسسات الدولية ،تطغى من خلاله سياسات وأهداف الدول المتقدمة التي تملك أكبر الحصص ،و بالتالي قوة التصويت والتحكم في قراراته المهمة ،كما أن برامج التصحيح الهيكلي وإعادة جدولة الديون الخارجية ،رغم أنها آليات تساعد على إعادة التوازن المالي للدول المقترضة ،إلا أنها ذات آثار سلبية خاصة على المستوى الاجتماعي في الدول النامية.

وعلى الدول النامية التكتل للدفاع عن مصالحها ،عن طريق مطالبتها بتعديل بعض قواعد اتفاقية إنشاء الصندوق ،خاصة فيما يتعلق بوضعية هذه الدول عند الاقتراض من الصندوق وما يفرضه عليها من برامج و شروط قاسية ،لتحقيق الأهداف الأساسية لاتفاقية بريتون وودز .

قائمة المراجع

المراجع بالعربية :

1. **إبراهيم محمد العناني. قانون المنظمات الدولية الجزء الأول. دار النهضة العربية. القاهرة.** 2008.
2. **السيد عبد المنعم المراكبي، التجارة الدولية وسيادة الدولة، دار النهضة العربية، القاهرة،** 2005 .
3. **جاك جون بولاك، ترجمة أحمد منيب، البنك الدولي و صندوق النقد الدولي، الدارالدولية للاستثمارات الثقافية، الطبعة** 1، **مصر،** 2001
4. **شقيري نوري موسى و آخرون، المؤسسات المالية المحلية و الدولية، دار الميسرة للنشر ، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،** 2009.
5. **عرفان تقي الدين. التمويل الدولي. دار مجد لآوي للنشر عمان الطبعة** 1، 1999.
6. **قدي عبد المجيد، المدخل إلى سياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييميه، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر** 2003 .
7. **محمد صافي يوسف: النظرية العامة للمنظمات الدولية، دار النهضة العربية، طبعة الثانية، القاهرة** 2006 .
8. **ملاك وسام. الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل اللبناني ط**1. **بيروت** 2001 .
9. **نعمان سعيدي تقديم عبد المجيد قدي. البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي. دار بلقيس.الطبعة** 1، **الجزائر-** 2011.

10. المراجع بالفرنسية :

11. BENISAAD.M.E,L Ajustement structurel objectifs et expériences ,Alim édition ,Alger,1993.
12. Cristian Deblock, Samira kazi Aoul. La dette extérieure des pays en développement : la renégociation Sous FMI édition : Sainte -Foy- Québec 2001
13. David Andrews, Anthony R Boote, Syed S Rizavi. Allégement de la dette des pays à faible revenu. Série de brochures. N°51 .F. FMI Washington 1999
14. Gérard Marie Henry. A quoi sert le FMI ? édition Levallois Perret- jeunes ed. studyrama. France- 2002 .
15. Gérard marie henry- 100 questions sur la mondialisation. Levallois- Perret jeunes Ed studyrama. France 2003 .
16. Philipe Vincent Institutions économiques internationales édition ,larcier, Bruxelles 2009.
17. Saïd bouamama . l'algerie les racines de l' intégrisme édition Bruxelles (U-A) ed . epo . France 2000 .

اتفـاقيات :

اتفاقية إنشاء صندوق النقـد الدولـي .

الدوريات :

1. **أحمد جامع منظمة التجارة العالمية من البدايات الاقتصادية، مجلة الأمن و القانون ، كلية شرطة دبي السنة الخامسة.العدد الأول جانفي** 1997 .

2. Cahiers français- la crise des organisations internationales quels rôle pour le FMI ? mai- juin 2001.

مواقـع الانترنيت :

1. **موقع صندوق النقد الدولي** www.IMF.org

2. www.Alarabiya.net

3. www.Aljazeera.net